

مرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٠

بالتصديق على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تنمية المهارات
والاعتراف بالمؤهلات بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الهند

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السادس والعشرين من شهر المحرم عام
١٤٣٨ هجرية ، الموافق للسابع والعشرين من شهر أكتوبر عام ٢٠١٦ ميلادية ،
وعلى اقتراح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تنمية المهارات والاعتراف
بالمؤهلات بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الهند ، الموقعه بمدينة الدوحة
بتاريخ ٢٠١٦/٦/٥ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً
للمادة (٦٨) من الدستور .

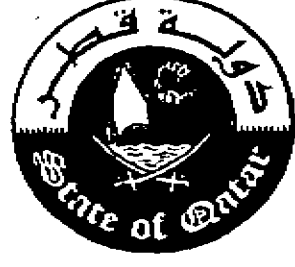
مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

قيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٩ / ٨ / ١٤٤١ هـ
الموافق : ٢ / ٤ / ٢٠٢٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مذكرة تفاهم
للتعاون في مجال تنمية المهارات والاعتراف بالمؤهلات
بين
حكومة دولة قطر
و
حكومة جمهورية الهند

إن حكومة دولة قطر، وتمثلها وزارة التعليم والتعليم العالي
وحكومة جمهورية الهند و تمثلها وزارة تنمية المهارات وريادة الأعمال
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان"،
ورغبة منهما في تعزيز أوجه التعاون في مجال تنمية المهارات والاعتراف المتبادل للمؤهلات بهدف تسهيل التدريب
الخاص بالمهارات وتوظيف الكفاءات الهندية المؤهلة بدولة قطر؛
وتقديرًا منهما للأهمية التي تلعبها هجرة المهارات والكفاءات ضمن السياق الخليجي- الهندي؛
قد اتفقا على ما يلي:

المادة (1)

تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال تنمية المهارات والاعتراف المتبادل للمؤهلات
بهدف تسهيل تنقل العمال المهرة من جمهورية الهند إلى دولة قطر.

المادة (2)

سيسعى الطرفان على:

1. التعاون نحو تحقيق ما يلي :
 - أ- الاعتراف بالمؤهلات المهنية والتجارية الصادرة عن الجهات المانحة المعتمدة حكومياً في كلا البلدين.
 - ب- الاعتراف بخبرات العمال قبل وبعد عملية التوظيف قدر المستطاع .
 - ج- الاعتراف بالشهادات القطرية حول مهارات الأداء للعمال الهنود خلال فترة عملهم في دولة قطر ، وفقاً لأدائهم ومتطلبات العمل وشروطه.
2. العمل على توثيق مؤهلات الموظفين الصادرة عن الجهات المانحة المعتمدة حكومياً في كلا البلدين.
3. العمل معاً على منح شهادة الى من يهمه الامر للعمال الهنود الذين يعملون في دولة قطر تفيد بقيامه بالأعمال المنوطة بهم خلال فترة عملهم.
4. التعاون في مجال تبادل المعرفة وتقديم الدعم لبناء القدرات للإطار العام للمؤهلات الوطنية لكل من الطرفين.
5. التعاون من خلال إجراء دراسات مشتركة أو القيام بمشاريع أبحاث تجريبية حول سوق العمل والمسائل المرتبطة بتنمية المهارات.
6. دعم التعاون من خلال إقامة شبكات عمل وتنظيم المؤتمرات.
7. تبادل الزيارات بين الخبراء في مجال الإطار العام للمؤهلات وبين المدربين المهنيين وغيرهم من الخبراء، والمدراء والموظفين الفنيين.
8. تمكين الدخول الى قواعد البيانات ذات الصلة لتبادل معلومات عن الطلب والعرض فيما يتعلق بالقوى العاملة الماهرة. حيث ستوفر دولة قطر بيانات عن الموظفين والوظائف المتوفرة (الطلب) وفق القوانين واللوائح المعمول بها في دولة قطر وحسب توفر مثل هذه البيانات، وستوفر جمهورية الهند بيانات عن القوى العاملة الماهرة والمعتمدة (العرض).

المادة (3)

1. يعمل الطرفان على تشكيل مجموعة عمل مشتركة تضم مسؤولين من كلا الطرفين.
2. تتولى مجموعة العمل المشتركة ما يلي:
 - أ- وضع إطار عمل لتنفيذ الأنشطة وتحديد تكاليفها.
 - ب- الإشراف على عملية تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه ضمن إطار العمل.
 - ج- تقديم توصيات للطرفين بشأن أية ترتيبات إضافية ينبغي القيام بها من أجل تحقيق هدف هذه المذكرة.
 - د- إجراء مراجعات وتقييمات ومراقبة دورية لتنفيذ هذه المذكرة.
 - هـ- عقد اجتماعات تشاورية في دولة قطر وجمهورية الهند بالتبادل، في تاريخ ومكان متفق عليه من قبل كلا الطرفين. ويمكن لمجموعة العمل المشتركة تشكيل لجان فرعية أو نقاط التقاء متى اقتضى الأمر ذلك للاجتماع بشكل منتظم لمناقشة المسائل التي تنشأ عن هذه المذكرة.
 - و- تقديم التوصيات اللازمة لحل النزاعات الناشئة عن تنفيذ وتفسير أحكام هذه المذكرة أو التعديلات المرتبطة بها، متى ما لزم الأمر ذلك.
3. يجوز لمجموعة العمل المشتركة، خلال أدائها للمهام المنوطة بها، أن تطلب المشورة من القطاعات العامة أو الخاصة ذات العلاقة أو أن تقوم بدعوتها للمشاركة في المسائل المتعلقة بتنفيذ بنود هذه المذكرة.

المادة (4)

يتم التنسيق والاتفاق على الآليات الواجب إتباعها لكل وجه من أوجه التعاون المقترحة بما يتناسب مع موضوع التعاون وحاجات الجهات المتعاونة في البلدين من خلال قنوات الاتصال المعتمدة.

مادة (5)

يتم تحديد أعضاء الوفود المشاركة في الندوات والدورات وورش العمل وسائر ما يتعلق بتبادل الزيارات بين الطرفين . وكذلك مواعيد انعقاد ومدد هذه المناسبات من خلال قنوات الاتصال المعتمدة. على أن يتم إخطار الطرف الآخر قبل الموعد المحدد ب (٢) شهرين على الأقل.

مادة (6)

يتحمل كل طرف عند زيارته بلد الطرف المتعاقد الآخر مصروفات وفده الخاص بما فيها تكاليف لسفر وتعالج الطبي ونفقات السكن وغيرها من المصاريف المتفرقة والمحلية ، وسوف يكون تمويل الإجراءات المتفق عليها مشروطاً على حسب الميزانية المتاحة في كلا البلدين.

مادة (7)

أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ هذه المذكرة، تتم تسويته ودياً عبر التشاور والتعاون المشترك بين الطرفين .

مادة (8)

يجوز تعديل أحكام هذه المذكرة في أي وقت باتفاق مشترك من قبل الطرفين كتابةً. ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ وفقاً لذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (9) من هذه المذكرة.

مادة (9)

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ إخطار الطرفين أحدهما للآخر خطياً، وعبر القنوات الدبلوماسية، عن إتمام الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لذلك. ويكون التاريخ الفعلي لدخول هذه المذكرة حيز التنفيذ هو تاريخ استلام آخر إخطار صادر عن أحد الطرفين.

وتظل هذه المذكرة سارية المفعول لمدة (3) ثلاث سنوات، وتجدد تلقائياً بعد ذلك لمدة أخرى مماثلة في كل مرة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في إنهائها، وذلك بفترة (3) ثلاثة أشهر على الأقل قبل تاريخ إنهائها أو انتهاء مدتها المتفق عليها عبر القنوات الدبلوماسية.

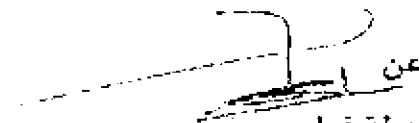
ولا يؤثر إنهاء هذه المذكرة على البرامج والمشروعات القائمة أو المستمرة وذلك لحين استكمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وإشهاداً لذلك، قام المفوضان أدناه والمخولان من قبل حكومتهما بالتوقيع على هذه المذكرة.

وقعت هذه المذكرة في مدينة الدوحة بتاريخ 20/8/1437 هجرية، الموافق 5 يونيو 2016 ميلادية، من نسختين أصليتين، بكل من اللغات العربية والهندية والإنجليزية، وجميع النسخ لها ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.

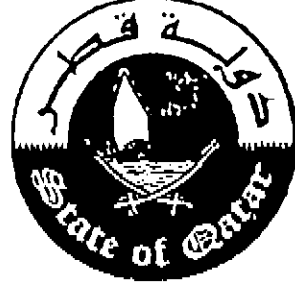


حكومة جمهورية الهند
وزارة تنمية المهارات وريادة الأعمال



حكومة دولة قطر
وزارة التعليم والتعليم العالي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**MEMORANDUM OF UNDERSTANDING
FOR COOPERATION IN SKILL DEVELOPMENT AND RECOGNITION OF
QUALIFICATIONS
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
AND
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF INDIA**

The Government of the State of Qatar, represented herein by the Ministry of Education and Higher Education,

And

The Government of the Republic of India, represented herein by Ministry of Skill Development and Entrepreneurship,

Referred to hereunder as the "Parties",

Desiring to enhance cooperation in the area of skill development and mutual recognition of qualification to facilitate skill training and employment of certified Indian workforce in Qatar, and Recognizing the importance of skilled migration in the Gulf-India corridor,

Have agreed on the following,

Article (1)

This Memorandum of Understanding aims to enhance cooperation between the Parties on Skill Development and mutual recognition of qualifications to facilitate mobility of skilled workers from the Republic of India to the State of Qatar.

Article (2)

The Parties will:

1. Cooperate towards achieving the following:
 - a. Recognition of professional and trade qualifications that are issued by governmentally approved awarding bodies in both countries.
 - b. Recognition of the expertise of workers pre and post to the recruitment process as much as possible.
 - c. Recognition of Qatari Certification of performance skills of Indian Workers during their work duration in Qatar in accordance to their performance, work requirements and conditions.
2. Work on registering qualifications issued for workers by governmentally approved awarding bodies in both countries.
3. Work together to provide Indian workers who lack any formal skill certification with a "To Whom it may concern" document certifying the actual work conducted by them during their employment.
4. Cooperate on knowledge sharing and capacity building support for the national qualifications frameworks of respective Parties.
5. Cooperate in conducting joint studies or pilot research projects on labour market and skills development issues.
6. Foster cooperation through networking and conferences.
7. Exchange visits of qualifications frameworks experts and vocational training instructors and other experts, managers and technical staff.
8. Promote access to respective databases for exchange of information on demand and supply skilled workforce. The State of Qatar will provide data on employers and jobs available (demand side) according to the laws and regulations applied in the State of Qatar and as per the availability of such data, while the Republic of India will provide data on skilled and certified workforce (supply side).

Article (3)

1. The Parties will work towards forming a joint Working Group, which shall be constituted from the officials of both Parties.
2. The joint Working Group will:
 - A) Establish an implementation framework of activities and determine its cost.
 - B) Oversee the implementation of the agreed work program in the implementation framework.
 - C) Recommend to the Parties any additional arrangements that would be required for achievement of the purpose of this Memorandum.
 - D) Periodic review, assessment, and monitoring of the implementation of this Memorandum.
 - E) Conduct consultative meetings in the State of Qatar and the Republic of India alternately on a date and place mutually agreed by the Parties. The joint working Group may set up sub committees or nodal points as may be needed to meet regularly to discuss issues arising from this Memorandum.
 - F) Make necessary recommendations to resolve dispute arising out of the implementation and interpretation of the provisions of this Memorandum, or amendments to this Memorandum, as may be necessary.
3. In carrying out its responsibilities, the Joint Working Group may consult with or invite the participation from relevant public and private sectors on matters relating to the execution of this Memorandum.

Article (4)

Mechanisms to be followed for each area of the proposed cooperation areas shall be coordinated and agreed on according to the theme of cooperation and the needs of the cooperating bodies in both countries through approved communication channels.

Article (5)

Members of the delegations participating in seminars, courses, workshops, and all other matter related to the exchange of visits between the Parties, as well as the dates and duration of such events, will be determined through approved communication channels provided that the other Party is notified at least two(2) months prior to the set date.

Article (6)

Each Party, while visiting the country of the other Party, shall bear the expenses of its respective delegation, including travel, medical treatment and accommodation expenses, as well as other local and miscellaneous expenses. Funding for the agreed upon actions will be conditional upon the available budget of both countries.

Article (7)

Any dispute that may arise between the Parties concerning the interpretation or implementation of this Memorandum shall be settled amicably through consultation and mutual cooperation between the Parties.

Article (8)

The provisions of this Memorandum may be amended at any time by mutual written agreement of the Parties. Such amendments shall enter into force in accordance with the same procedures stipulated in Article (9) of this Memorandum.

Article (9)

This Memorandum shall enter into force with effect from the date of notification of the Parties to each other in writing, through diplomatic channels, of the completion of internal legal procedures necessary to do so, and the effective date to enter this Memorandum into force shall be the date of receipt of the last notification issued by either Party. This Memorandum shall remain valid for a period of (3) three years. Thereafter, it shall automatically be renewed for another similar periods at a time, unless either Party notifies the other Party, in writing, of its desire to terminate the Memorandum, at least (3) three months prior to the date of termination or expiration of its agreed upon period, through diplomatic channels.

The termination of this Memorandum shall not affect the existing or continuing programs and projects until completed, unless the Parties agreed otherwise.

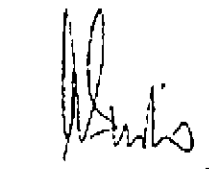
In witness whereof, the undersigned being duly authorized by their respective governments, have signed this Memorandum.

This Memorandum is signed in the city of Doha On ²⁵/₃/1437 Hijri, corresponding to 5/06 /2016 AD, in two original copies, each in Arabic, Hindi and English languages, all texts being equally authentic. In case of discrepancy in interpretation, the English version shall prevail.



FOR

THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
The Ministry of Education and Higher Education



FOR

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF INDIA
Ministry of Skill Development and
Entrepreneurship

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



कतर राज्य की सरकार

तथा

भारत गणराज्य की सरकार

के बीच

कौशल विकास और अर्हताओं को मान्यता

में सहयोग हेतु

समझौता जापन

शिक्षा और उच्चतर शिक्षा मंत्रालय के प्रतिनिधित्व में कतर राज्य की सरकार

तथा

कौशल विकास और उद्यमशीलता मंत्रालय के प्रतिनिधित्व में भारत गणराज्य की सरकार जिन्हें आगे "पक्षकार" कहा गया;

कतर में प्रमाणित भारतीय कार्यबल को कौशल प्रशिक्षण और रोजगार सुलभ कराने के लिए कौशल विकास और अर्हताओं को परस्पर मान्यता के क्षेत्र में सहयोग बढ़ाने के इच्छुक, और गल्फ-भारत कॉरिडोर में कौशल प्रवास के महत्व को मान्यता प्रदान करते हुए;

निम्नलिखित समझौते पर पहुंचे हैं :

अनुच्छेद 1

इस समझौता जापन का उद्देश्य कतर राज्य को भारत गणराज्य से कुशल कामगारों की गतिशीलता सुलभ कराने हेतु कौशल विकास और अर्हताओं को परस्पर मान्यता प्रदान करने के लिए पक्षकारों के बीच सहयोग बढ़ाना है।

अनुच्छेद 2

पक्षकार:

1. निम्नलिखित को हासिल करने की दिशा में सहयोग करेंगे:
 - क) दोनों देशों में सरकार द्वारा अनुमोदित अवार्डिंग निकायों द्वारा जारी व्यावसायिक तथा व्यापार अर्हताओं को मान्यता।
 - ख) भर्ती प्रक्रिया से पहले और बाद में कामगारों की विशेषज्ञता को यथा संभव मान्यता।
 - ग) कतर में अपनी कार्य अवधि के दौरान भारतीय कामगारों के कार्य-निष्पादन कौशलों के लिए उनके कार्य-निष्पादन, कार्य अपेक्षाओं एवं शर्तों के अनुसार कतर प्रमाणपत्र की मान्यता।
2. दोनों देशों में सरकार द्वारा अनुमोदित अवार्डिंग निकायों द्वारा कामगारों के लिए जारी अर्हताओं के पंजीकरण का कार्य।
3. भारतीय कामगारों जिनके पास कोई औपचारिक कौशल प्रमाणपत्र न हो, को उनके द्वारा अपने रोजगार के दौरान किए गए वास्तविक कार्य को प्रमाणित करने वाला प्रमाण-पत्र दस्तावेज प्रदान करने के लिए मिलकर काम करना।
4. संबंधित पक्षकारों के राष्ट्रीय अर्हता ढांचों के लिए जान साझा करने और क्षमता-निर्माण में सहयोग।
5. श्रम बाजार और कौशल विकास मामलों में संयुक्त अध्ययन अथवा प्रायोगिक अनुसंधान परियोजनाओं के आयोजन में सहयोग।
6. नेटवर्किंग और सम्मेलनों के माध्यम से सहयोग को प्रोत्साहन देना।
7. अर्हता ढांचा विशेषज्ञों और व्यावसायिक प्रशिक्षण अनुदेशकों एवं अन्य विशेषज्ञों, प्रबंधकों एवं तकनीकी स्टाफ के दौरो का आदान-प्रदान।
8. कुशल कार्यबल की मांग और आपूर्ति संबंधी सूचना के आदान-प्रदान के लिए अपने-अपने डाटाबेस तक पहुंच को प्रोत्साहन देना। कतर राज्य में लागू कानूनों एवं विनियमों के अनुसार तथा ऐसे आंकड़ों की उपलब्धता के अनुसार कतर राज्य नियोक्ताओं तथा उपलब्ध नौकरियों (मांग पक्ष) संबंधी आंकड़े उपलब्ध कराएगा जबकि भारत गणराज्य कुशल एवं प्रमाणित कार्यबल (आपूर्ति पक्ष) संबंधी आंकड़े उपलब्ध कराएगा।

अनुच्छेद 3

1. दोनों पक्षकार एक संयुक्त कार्य-समूह के गठन की दिशा में कार्य करेंगे जिसमें दोनों पक्षकारों के अधिकारी शामिल होंगे।
2. यह संयुक्त कार्य-समूह:
 - क) कार्यकलापों के एक कार्यान्वयन ढांचे की स्थापना और उसकी लागत का निर्धारण करेगा।
 - ख) कार्यान्वयन ढांचे में सहमत कार्यों संबंधी कार्यक्रम के कार्यान्वयन पर निगरानी रखेगा।
 - ग) पक्षकारों को इस समझौता जापन के उद्देश्यों को हासिल करने के लिए अपेक्षित किन्हीं अतिरिक्त व्यवस्थाओं की सिफारिश करेगा।
 - घ) इस समझौता जापन के कार्यान्वयन की आवधिक समीक्षा, मूल्यांकन और निगरानी करेगा।
 - ङ) पक्षकारों द्वारा परस्पर सहमत तारीख और स्थान पर कतर राज्य और भारत गणराज्य में बारी-बारी से परामर्शदात्री बैठकों का आयोजन करेगा। संयुक्त कार्य-समूह इस समझौता जापन से उद्भूत मुद्दों पर चर्चा करने हेतु नियमित बैठक आयोजित करने के लिए उप-समितियों या केन्द्रीय बिंदुओं, जैसा भी आवश्यक हो, का गठन कर सकेगा।
 - च) इस समझौता जापन के उपबंधों के कार्यान्वयन तथा निर्वहन अथवा समझौता जापन के संशोधन से उद्भूत विवादों का समाधान करने के लिए आवश्यक सिफारिशें, जो भी जरूरी होंगी, करेगा।
3. संयुक्त कार्य समूह अपने उत्तरदायित्वों के निर्वहन में इस समझौता जापन के निष्पादन से संबंधित मामलों पर संगत सार्वजनिक तथा निजी क्षेत्रों से परामर्श कर सकेगा अथवा उनकी भागीदारी आमंत्रित कर सकेगा।

अनुच्छेद 4

प्रत्येक प्रस्तावित सहयोग क्षेत्र के लिए अनुसरण किए जाने वाले तंत्र के लिए समन्वय और सहमति दोनों देशों में अनुमोदित संचार चैनलों के माध्यम से सहयोग के विषय और सहयोगकर्ता निकायों की आवश्यकताओं के अनुसार होगी।

अनुच्छेद 5

पक्षकारों के बीच दौरों के अदान-प्रदान से संबंधित संगोष्ठियों, पाठ्यक्रमों, कार्यशालाओं और सभी अन्य मामलों में भाग लेने वाले प्रतिनिधि मंडल के सदस्यों के साथ-साथ ऐसे आयोजनों की तारीखों और अवधि का निर्धारण अनुमोदित संचार चैनलों के माध्यम से किया जाएगा बशर्ते कि अन्य पक्षकार को नियत तारीख से कम से कम दो (2) माह पहले अधिसूचित किया जाए।

अनुच्छेद 6

प्रत्येक पक्षकार, अन्य पक्षकार के देश का दौरा करते समय यात्रा, चिकित्सा उपचार एवं आवास संबंधी व्यय के साथ-साथ अन्य स्थानीय एवं विविध व्यय सहित अपने-अपने प्रतिनिधिमंडल का व्यय वहन करेगा। सहमत कार्यों के लिए वित्तपोषण दोनों देशों की बजट उपलब्धता के अधीन होगा।

अनुच्छेद 7

इस समझौता जापन के निर्वचन अथवा कार्यान्वयन के संबंध में पक्षकारों के बीच उत्पन्न किसी भी विवाद का निपटान सौहार्दपूर्ण रूप से पक्षकारों के बीच परामर्श एवं परस्पर सहयोग से किया जाएगा।

अनुच्छेद 8

इस समझौता जापन के उपबंधों में संशोधन पक्षकारों के परस्पर लिखित सहमति द्वारा किसी भी समय किया जा सकेगा। ऐसे संशोधन इस जापन के अनुच्छेद 9 में निर्धारित कार्यविधि के अनुसार लागू होंगे।


अनुच्छेद 9

यह समझौता जापन आंतरिक कानूनी प्रक्रियाओं जिन्हें करना आवश्यक है, के पूरा हो जाने पर राजनयिक चैनल के माध्यम से एक-दूसरे पक्षकार को लिखित में अधिसूचना देने की तारीख से प्रवृत्त होगा, और इस समझौता जापन के प्रभावी होने की तारीख किसी भी एक पक्षकार द्वारा जारी अंतिम अधिसूचना प्राप्त होने की तारीख होगी। यह समझौता जापन तीन (3) वर्ष के लिए वैध होगा। तत्पश्चात्, यह एक बार में स्वतः ही आगामी इतनी ही समयावधि के लिए नवीकृत हो जाएगा जब तक कि कोई भी पक्षकार राजनयिक चैनल के माध्यम से इसकी सहमत अवधि के समापन अथवा अवसान की तारीख से कम से कम तीन (3) माह पहले इस समझौता जापन को समाप्त करने की अपनी इच्छा लिखित में अन्य पक्षकार को अधिसूचित न करे।


इस समझौता जापन के समाप्त हो जाने से विद्यमान अथवा चालू कार्यक्रमों और परियोजनाओं पर पूरा होने तक कोई प्रभाव नहीं पड़ेगा जब तक कि पक्षकार अन्यथा असहमत न हों।

इसके साक्ष्य के तौर पर, संबंधित सरकारों के विधिवत प्राधिकृत प्रतिनिधियों ने इस समझौता जापन पर हस्ताक्षर किए हैं।

यह समझौता जापन 5/06/2016 ईस्वी के तदनु रूप 29-12/1437 हिजरी को Doha.....शहर में अरबी, हिंदी और अंग्रेजी भाषाओं में दो मूल प्रतियों में हस्ताक्षरित किया गया है। ये सभी पाठ समान रूप से प्राधिकृत हैं। निर्वचन में किसी प्रकार के असंगति होने के मामले में इसका अंग्रेजी पाठ अभिभावी होगा।


शिक्षा और उच्चतर शिक्षा मंत्रालय
कर्नाटक राज्य की सरकार

की ओर से


भारत गणराज्य की सरकार
कौशल विकास और उद्यमशीलता मंत्रालय,

की ओर से